سومر محمد الحلبوسي

شرح الملف

صفقة سكائر سومر تكشفها وثائق وردت في 22 تشرين الثاني، 2019 عن مخالفات برلمانية وتورط وزير ونواب فيها ليؤكد ذلك مقطع فيديو نشرته فضائيات عن ان مستورد جهاز كشف المتفجرات المزيف فاضل الدباس، متورط فيها وصاحب الدور الاهم فيها والتي تسببت في نهب ملايين الدولارات من المال العام لصالح الاطراف المشاركة فيها.

وفي التفاصيل فان لا اعتراض مسجّل من قبل رئيس البرلمان محمد الحلبوسي أو أي من نائبيه حسن الكعبي وبشير حداد، على الصفقة الفاسدة، فيما صدر النفي من هيئة النزاهة لـ"مقصرية" نواب فيها.

وزير التجارة محمد هاشم العاني، وعضو اللجنة المالية النيابية هيثم الجبوري ونواب ومسؤولون، هم المتورطون الرئيسيون في الصفقة التي ابرمت مع شركة تشيكية وهمية.

التشيكية من جهة أخرى، D&S مخالفات مثبتة في العقد المبرم بين وزارة الصناعة والمعادن من جهة، وشركة وأبرزها أن هذه الشركة مختصة بالعقارات وليس بصناعة التبوغ، فيما رأسمالها لا يتجاوز الـ10 آلاف دولار في مخالفة للقوانين العراقية.

الشركة تحايلت على تأهيل مصنع بغداد للتبوغ والسكائر، لغرض إدخال السكائر مصنّعة بالكامل في دبي على الرغم من إلغاء كافة الرسوم الجمركية بسبب اعتباره منتجا وطنيا، وهو الأمر الذي تسبب بهدر 240 مليار دينار (200 مليون دولار).

تاريخ

2012-05

اسماء الاشخاص المتورطين	الجهات المتورطة
محمد الحلبوسي	D&S شركة
هيثم الجبوري	الشركة العامة لصناعة التبوغ والسكائر
محمد هاشم عبد المجيد العاني	
مكي عجيب الديري	
محمد جبار حسين	

الوزارة المعنية

وزارة الصناعة والمعادن

البلدان الاجنبية المتورطة

جمهورية التشيك

الفساد

سومر محمد الحلبوسي ـ ملف #45

مدني

نوع الفساد	قيمة الفساد
استغلال المنصب العام	$240,000,000

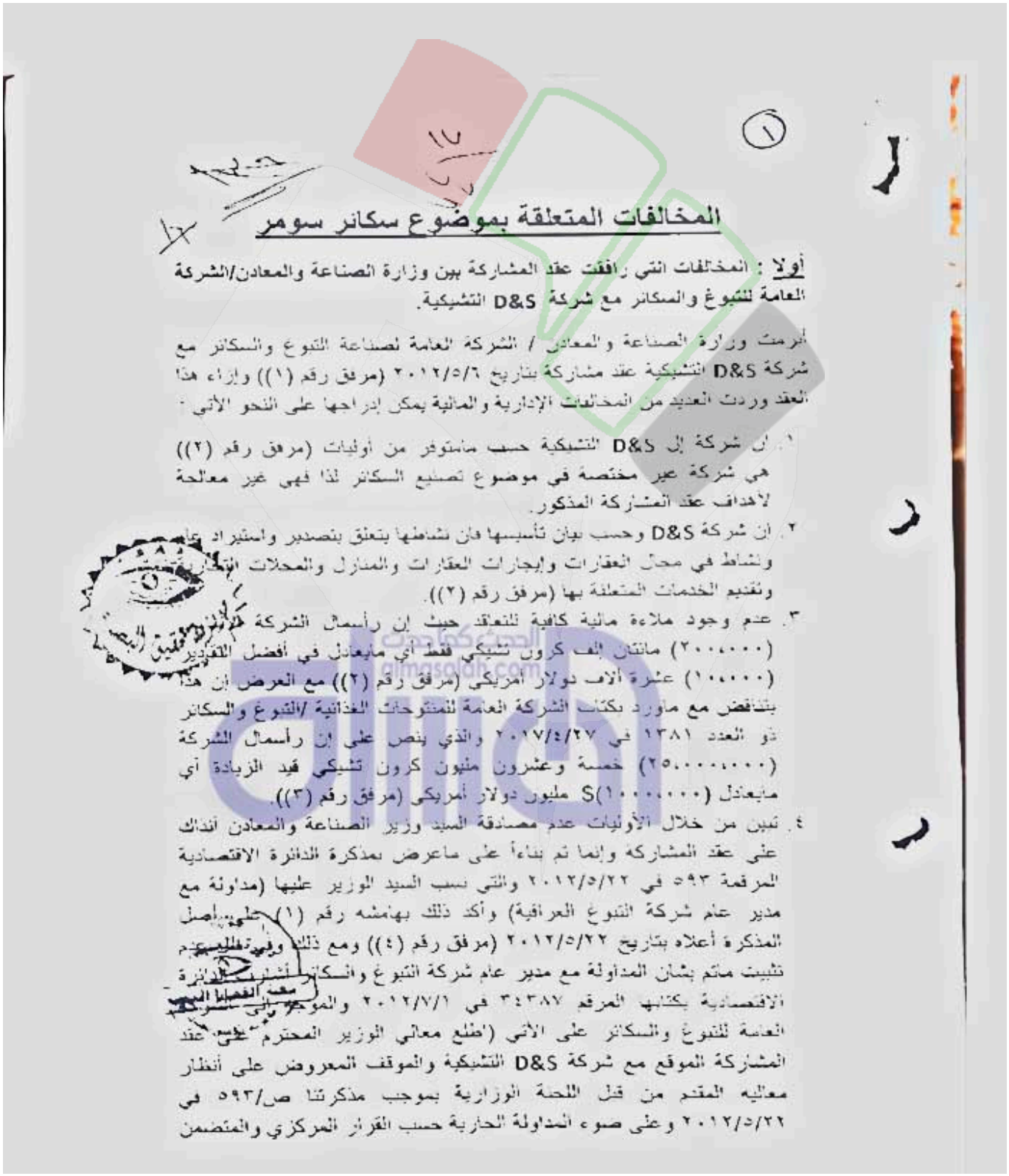

(١)

المخالفات المتعلقة بموضوع سكانر سومر

أولا : المخالفات التي رافقت عقد المشاركة بين وزارة الصناعة والمعادن/الشركة العامة للتبوغ والسكائر مع شركة D&S التشيكية.

ابرمت وزارة الصناعة والمعادن / الشركة العامة لصناعة التبوغ والسكائر مع شركة D&S التشيكية عقد مشاركة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٦ (مرفق رقم (١)) وازاء هذا العقد وردت العديد من المخالفات الإدارية والمالية يمكن إدراجها على النحو الآتي :

١. ان شركة إل D&S التشيكية حسب ماتوفر من أوليات (مرفق رقم (٢)) هي شركة غير مختصة في موضوع تصنيع السكائر لذا فهي غير معالجة لأهداف عقد المشاركة المذكور.

٢. ان شركة D&S وحسب بيان تأسيسها فان نشاطها يتعلق بتصدير واستيراد وانشاط في مجال العقارات وإيجارات العقارات والمنازل والمحلات [illegible] وتقديم الخدمات المتعلقة بها (مرفق رقم (٢)).

٣. عدم وجود ملاءة مالية كافية للتعاقد حيث إن رأسمال الشركة (٢٠٠،٠٠٠) مائتان إلف كرون تشيكي فقط أي مايعادل في أفضل التقديرات (١٠٠،٠٠٠) عشرة آلاف دولار أمريكي (مرفق رقم (٢)) مع العرض إن هذا يتناقض مع ماورد بكتاب الشركة العامة للمنتوجات الغذائية /التبوغ والسكائر ذو العدد ١٣٨١ في ٢٠١٧/٤/٢٧ والذي ينص على إن رأسمال الشركة (٢٥،٠٠٠،٠٠٠) خمسة وعشرون مليون كرون تشيكي قيد الزيادة أي مايعادل (١٠٠،٠٠٠،٠٠٠)S مليون دولار أمريكي (مرفق رقم (٣)).

٤. تبين من خلال الأوليات عدم مصادقة السيد وزير الصناعة والمعادن آنذاك على عقد المشاركة وإنما تم بناءاً على ماعرض بمذكرة الدائرة الاقتصادية المرقمة ٥٩٣ في ٢٠١٢/٥/٢٢ والتي نسب الوزير عليها (مداولة مع مدير عام شركة التبوغ العراقية) وأكد ذلك بهامشه رقم (١) على [illegible] المذكرة أعلاه بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٢ (مرفق رقم (٤)) ومع ذلك [illegible] تثبيت مايتم بشأن المداولة مع مدير عام شركة التبوغ والسكائر [illegible] الدائرة الاقتصادية بكتابها المرقم ٣٤٣٨٧ في ٢٠١٢/٧/١ والموجه إلى [illegible] العامة للتبوغ والسكائر على الآتي (اطلع معالي الوزير المحترم على عقد المشاركة الموقع مع شركة D&S التشيكية والموقف المعروض على أنظار معاليه المقدم من قبل اللجنة الوزارية بموجب مذكرتنا ص/٥٩٣ في ٢٠١٢/٥/٢٢ وعلى ضوء المداولة الجارية حسب القرار المركزي والمتضمن

إشعار شركة D&S للتشييد بالقرار الصادر المشار اليه بغية ادخال عقد المشاركة في المرحلة الاولى قيد التفعيل واعلامنا لغرض التأشير).

ولم يتوثق استحصال مصادقة الوزير الصريحة على العقد مع الاشارة إلى إن ذلك مؤشر كذلك في تقريري ديوان الرقابة المالية المرقمين ١٠٨٥٢/٤٣/١١ في ٢٠١٣/٥/٢٢ (مرفق رقم (٥)) و ١٠٨٥١/٤٣/١١ في ٢٠١٣/٥/٢٢ المرفقين (مرفق رقم (٦)).

٥. لاحظت اللجنة التحقيقية المشكلة في مكتب المفتش العام لوزارة الصناعة والمعادن بكتابها المرقم ع/٢١٠ في ٢٠١٧/١/١٥ إن هناك العديد من المخالفات الادارية والمالية وأوصت باتخاذ الإجراءات بشأنها وقد تم المصادقة عليها من قبل وزير الصناعة والمعادن (مرفق رقم (٧))

٦. اشر مكتب المفتش العام في وزارة الصناعة والمعادن بموجب كتابه المرقم ع/٤٠٢٦ في ٢٠١٦/١١/٧ (مرفق رقم (٨)) العديد من الملاحظات على عقد تأهيل مصنع بغداد للتبوغ والسكائر المبرم بين شركة التبوغ وشركة D&S التشيكية مع التعرض الى شركة التبوغ ابرمت عدة ملاحق لعقد المشاركة مع شركة D&S التشيكية (مرفق رقم (٩))

٧. أشارت الدائرة الاقتصادية في وزارة الصناعة والمعادن إلى إن العقد اقترن بموافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية أو مشاركتها وهذا خلاف الحقيقة حيث إن الدائرة الاقتصادية حاصلت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها ٣٧٢٤٥ في ٢٠١٢/٧/١٠ (مرفق رقم (١٠)) تطلب من الأمانة العامة التعميم على كافة الوزارات في دعم المنتج الوطني وان إحالة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها المرقم ق٢/١/١٦/٢٤٣١٤ في ٢٠١٢/٧/١٩ (مرفق رقم (١١)) تضمن عدم ممانعتها من الاعلام لترويج شراء منتجات شركات وزارة الصناعة والمعادن استنادا إلى أحكام المادة ٢٩ من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٢ دون أن يتضمن موافقتها أو مشاركتها

٨. إزاء ما تقدم تتحمل الجهات المختصة في وزارة الصناعة والمعادن المشار اليهم أدناه المسؤولية التقصيرية عن مواردة وهم كل من :-

فلاح صادق جعفر (متقاعد حاليا) / مدير عام الشركة العامة للتبوغ و
[illegible] لدري حسون (متقاعد حاليا) / مدير عام الدائرة الاقتصادية
عامر عبد الرزاق عبد اللطيف / معاون مدير عام دائرة الاستثمارات

عباس علي ياسين (متقاعد حالياً) / معاون مدير عام الدائرة القانونية.

داود محسن سلمان / مدير عام دائرة الرقابة والتدقيق.

سمير عبد الكريم محمد / معاون المفتش العام.

مكتب الوزير آنذاك.

ثانيا : المخالفات التي رافقت ملحق العقد بين الشركة العامة للتبوغ والسكائر وشركة D&S التشيكية.

أبرمت وزارة الصناعة والمعادن / الشركة العامة لصناعة التبوغ والسكائر مع شركة D&S التشيكية ملحق عقد مشاركة وإزاء هذا الملحق وردت العديد من المخالفات الإدارية والمالية يمكن إدراجها على النحو الآتي:

١. لم تتضمن أوليات التقاعد مايفيد وجود دراسة جدوى اقتصادية وفنية للسير بإجراءات توقيع هذا العقد وإنما تم بناء على رغبة الشركة المتعاقد معها (شركة D&S التشيكية).

٢. ابتعاد الشركة العامة للتبوغ والسكائر عن الغاية من إبرام عقد المشاركة الاصلي في عام ٢٠١٢ وتغيير مسارها من عقد تأهيل مصانع التبوغ والسكائر إلى شركة تسوق وتروج منتجات تامة الصنع لشركة اخرى وتستوفي عن عملية التسويق والترويج عمولة متفق عليها بصيغة العقد وهذا خلاف نص المادة (٣) من النظام الداخلي رقم ٤١ لسنة ١٩٩٨ (مرفق رقم (١٢)) وكذلك خلاف نص المادة (٣) من مشروع النظام الداخلي المصادق عليه من قبل مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١/١٨ (مرفق رقم (١٣))

٣. إن توقيع ملحق العقد (المرفق سابقاً) رتب على الشركة العامة للتبوغ والسكائر التزامات محددة يقع على عاتقها تنفيذ التزامات متعددة مقابل مايؤول لها من حصة تقدر بـ (٥%) من حملة مبيعات شركة D&S التشيكية ومن هذه الالتزامات مايأتي:

- تهيئة مخازنها لاستقبال المنتج التام الصنع.
- مسؤوليتها عن سلامة المخزون من مخاطر الخزن والتداول المتعددة.
- تهيئة وتسمية مخازن الكمارك لهذا الغرض.
- تهيئة سجلاتها وقوائم البيع و وصولات القبض.

3

سومر محمد الحلبوسي ـ ملف #45

• المفاتح الرسمية من قبلها لتسهيل دخول البضاعة المتعاقد عليها محل البحث العقد

٤. توضح من الاوليات المتوفرة عدم مصادقة الوزير على ابرام ملحق العقد موضوع البحث سواء أكان ذلك قبل التعاقد أو بعد إجراء التعاقد.

٥. استعرضت المراسلات الرسمية بين الشركة العامة للتبغ والسكائر والدوائر الأخرى ذات العلاقة في وزارة الصناعة والمعادن كالدائرة الاقتصادية ودائرة الاستثمار انها معززة لما ذهب اليه كتاب موافقة مجلس الإدارة على ابرام ملحق العقد في ٢٠١٥/٥/١٨ وانتهاء بتنظيم ملحق العقد وتوقيعه من قبل القسم القانوني والتجاري في ٢٠١٥/٥/٢٧ مع نشير علامات الاستفهام حول مسار العملية التعاقدية كما ورد اعلاه خاصة وان العقد يتضمن حقوق كثيرة للشركة ويرتب عليها التزامات متعددة.

مع الاشارة الى ان ذلك ورد بمحضر اللجنة التحقيقية المشكلة في مكتب المفتش العام لوزارة الصناعة والمعادن المرقم ع/٢١٠ في ٢٠١٧/١/١٥ (المرفق سابقاً).

وازاء ما تقدم تتحمل الجهات المختصة في وزارة الصناعة والمعادن المسؤولية التقصيرية عن ما ورد وهم كل من:

عماد لويس يوسف / مدير عام الشركة العامة للتبغ والسكائر وكالة

/ وكيل مدير عام الاستثمارات السابق.

ذكرى حسون قرين / مدير عام الدائرة الاقتصادية / متقاعد حالياً

احمد عبد الله نجم / مدير عام دائرة الاستثمارات

سعد محمد علي / مدير القسم القانوني في الشركة العامة للتبغ والسكائر

عماد فريد محمد / مدير الشعبة التجارية في الشركة العامة للتبغ والسكائر

ثالثاً: مخالفات دخول سكائر سومر دون دفع الرسوم الكمركية والضريبية.

نوضح إن هناك العديد من المخالفات والملاحظات التي رافقت عملية دخول البضائع (سكائر سومر) عبر المنافذ الحدودية ودون دفع الرسوم الكمركية والضريبية وعلى النحو الآتي.

١. تبين إن الشركة العامة للتوغ والسكائر ارسلت العديد من المخاطبات إلى الهيئة العامة للكمارك والهيئة العامة للضرائب وإلى وزارة المالية / مكتب الوزير وإلى الجهات المختصة الأخرى متضمنة الطلب بالإيعاز بتسهيل مهمة دخول البضاعة المشار اليها أعلاه وإعفائها من دفع الرسوم الكمركية والضريبية مستندة في مخاطبتها إلى المادة (٣٤/أولاً) من قانون الموازنة العامة الاتحادي لعام ٢٠١٦ (مرفق رقم (١٤))على الرغم من إن المنتوج قد ورد إلى الشركة (قد الصنع) لأعراض الشركة التشيكية D&S مقابل حصة قيمتها ٥% فقط كما ورد سلفاً.

٢. نوضح إن وكيل وزارة الصناعة والمعادن لشؤون التخطيط (محمد هاشم عبد المجيد) قد بمخاطبة الهيئة العامة للكمارك بكتاب مكتبه المرقم (٢٥٩١٤) في ٢٠١٦/٦/٢٢ (مرفق رقم (١٥)) يطلب تسهيل إدخال البضاعة موضوعة البحث في الفقرة (١) أعلاه مستنداً إلى نفس الأسباب الواردة فيها ويشير إلى إن تلك البضائع عائدة إلى الشركة ولاستخداماتها.

٣. كما نوضح إن وكيل وزارة الصناعة والمعادن الإداري (مكي عبد [illegible]) قد بمخاطبة الهيئة العامة للكمارك بكتاب دائرة الشؤون الإدارية والموارد البشرية المرقم (٢٩٩٥١ في ٢٠١٦/٧/٢٨) (مرفق رقم (١٦)) الذي يؤكد فيه إن المواد المطلوب إدخالها مدار البحث عائدة للشركة ولاستخداماتها حصراً.

٤. خاطبت الشركة العامة للصناعات الغذائية بكتابها المرقم ١٠٠/٢٠٠ في ٢٠١٦/٧/٢٨ (مرفق رقم (١٧)) اللجنة المالية في مجلس النواب تطلب سرعة تدخل اللجنة المالية في دعم الصناعة الوطنية والارتقاء في تحسين الاقتصاد العراقي من خلال ماوردت الإشارة إليه في كتابها انف الذكر واجابت اللجنة المالية البرلمانية بكتابها المرقم ١٤٧٤ في ٢٠١٦/٩/٢٦ (مرفق رقم (١٨)) بما يفيد استعراض نص المادة (٣٤/أولاً) من قانون الموازنة الاتحادي لسنة ٢٠١٦ وورد معرض تفسيرها للنص (وتعني بالاستخدام كل بضاعة اوسلعة مستورد تدخل كمادة اولية في إنتاج تلك الدائرة أو المواد التي تستخدم من قبل نفس الدائرة او ماتعلوجه لتحقق أرباح للشركة ذاتها) وهذا التفسير بخلاف [illegible] اللجنة المحدد بموجب نص المادة (٩٣) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي.

٥. خاطبت الشركة العامة للصناعات الغذائية بكتابها المرقم ٣٠٥ في ٢٠١٦/١٢/٤ (مرفق رقم (١٩)) لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب لاطلاعها على عقد المشاركة وملاحقه وتطلب فيه اعفاء الشركة بالملاحظات المشخصة على هذا العقد إن وجدت وجاءت إجابة لجنة

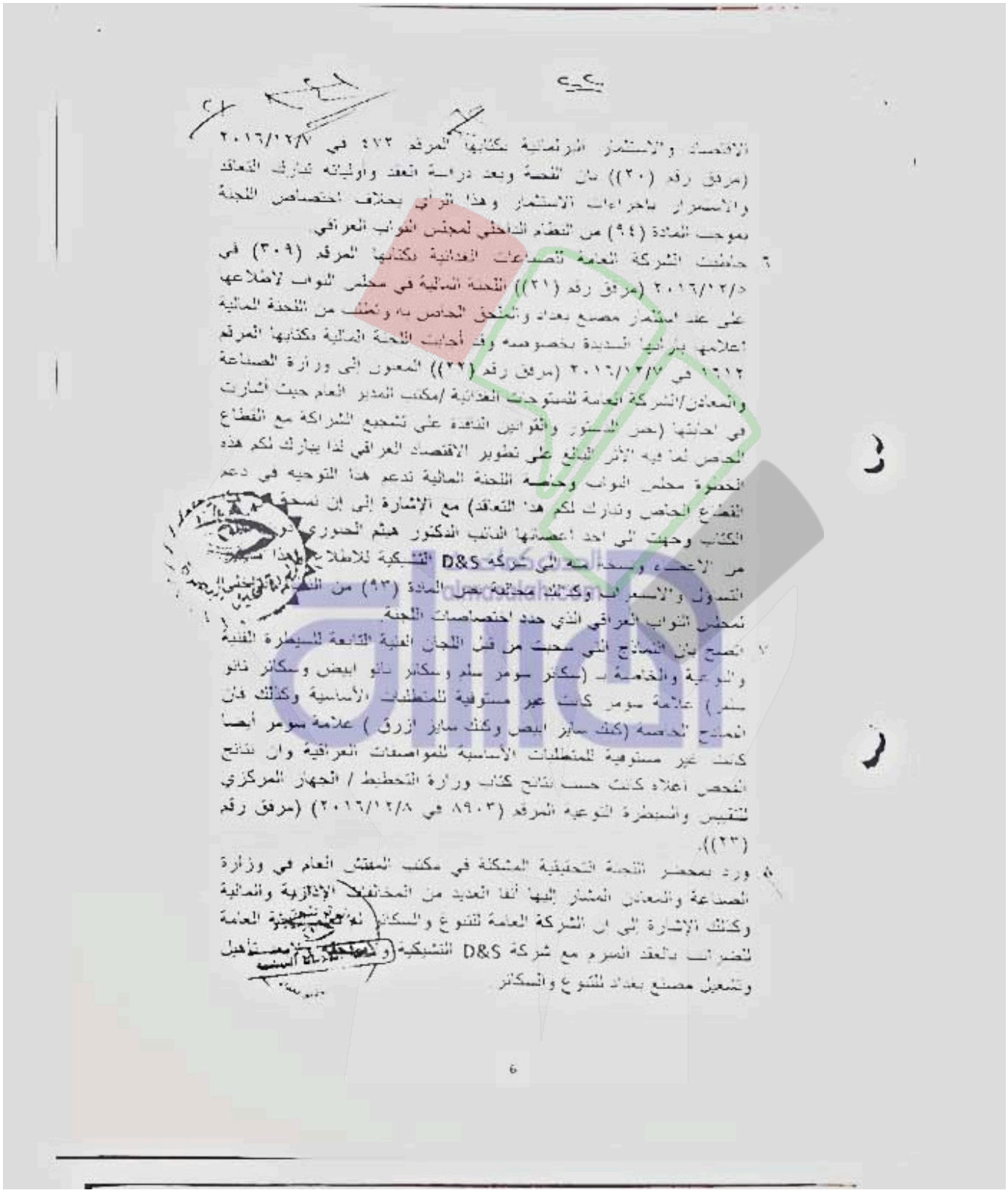

الاقتصاد والاستثمار البرلمانية بكتابها المرقم ٤٧٣ في ٢٠١٦/١٢/٧ (مرفق رقم (٣٠)) بان اللجنة وبعد دراسة العقد واوليائه تبارك التعاقد والاستمرار باجراءات الاستثمار وهذا الراي يخالف اختصاص اللجنة بموجب المادة (٩٤) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي

٦. حاطت الشركة العامة لصناعات الغذائية بكتابها المرقم (٣٠٩) في ٢٠١٦/١٢/٨ (مرفق رقم (٣١)) اللجنة المالية في مجلس النواب لاطلاعها على عقد استثمار مصنع بغداد والملحق الخاص به وطلب من اللجنة المالية اعلامها برايها السديد بخصوصه وقد أجابت اللجنة المالية بكتابها المرقم ١٦١٢ في ٢٠١٦/١٢/٧ (مرفق رقم (٣٢)) المعنون الى وزارة الصناعة والمعادن/الشركة العامة للصناعات الغذائية /مكتب المدير العام حيث اشارت في احداها (حسب الدستور والقوانين النافذة على تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص لما فيه الاثر البالغ على تطوير الاقتصاد العراقي لذا يبارك لكم هذه الخطوة مجلس النواب وخاصة اللجنة المالية تدعم هذا التوجه في دعم القطاع الخاص وتبارك لكم هذا التعاقد) مع الاشارة الى ان نسخة من الكتاب وجهت الى احد اعضائها النائب الدكتور هيثم الحوري [illegible] من الاعضاء وسحبت منه الى شركة D&S التشيكية للاطلاع [illegible] التسول والاسراف وكذلك مخالفة نص المادة (٩٣) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي التي حدد اختصاصات اللجنة.

٧. اتضح بان النتائج التي سحبت من قبل اللجان الفنية التابعة للسيطرة النوعية والخاصة بـ (سكنر سومر سلم وسكنر نائو ابيض وسكنر نائو سلم) علامة سومر كانت غير مستوفية للمتطلبات الاساسية وكذلك فان النتائج الخاصة (كنك سايز ابيض وكنك سايز ازرق) علامة سومر ايضا كانت غير مستوفية للمتطلبات الاساسية للمواصفات العراقية وان نتائج الفحص اعلاه كانت حسب نتائج كتاب وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية المرقم (٨٩٠٣ في ٢٠١٦/١٢/٨) (مرفق رقم (٣٣)).

٨. ورد بمحضر اللجنة التحقيقية المشكلة في مكتب المفتش العام في وزارة الصناعة والمعادن المشار اليها انفا العديد من المخالفات الادارية والمالية وكذلك الاشارة الى ان الشركة العامة للتنوع والسكنر [illegible] الشركة العامة للصناعات الغذائية [illegible] التشيكية [illegible] وتشغيل مصنع بغداد للتنوع والسكنر

6

سومر محمد الحلبوسي ـ ملف #45

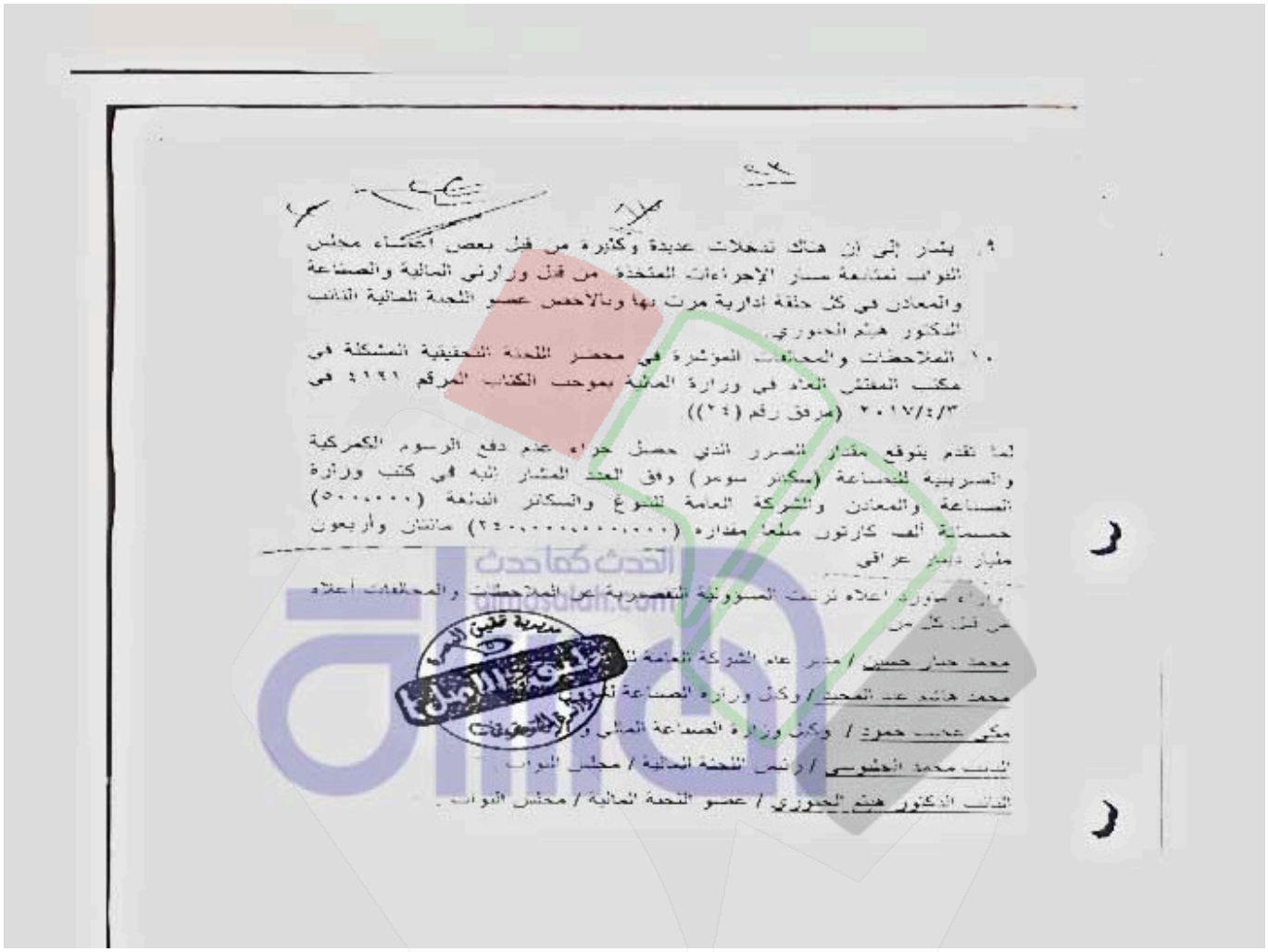

٩. يشار إلى أن هناك تدخلات عديدة وكثيرة من قبل بعض أعضاء مجلس النواب لمتابعة سير الإجراءات المتخذة من قبل وزارتي المالية والصناعة والمعادن في كل حلقة ادارية مرت بها وبالأخص عضو اللجنة المالية النائب الدكتور هاشم الحسوني.

١٠. الملاحظات والمخالفات المؤشرة في محضر اللجنة التحقيقية المشكلة في مكتب المفتش العام في وزارة المالية بموجب الكتاب المرقم ٤١٩١ في ٢٠١٧/٤/٣ (مرفق رقم (٢٤))

لما تقدم يتوقع مقدار الضرر الذي حصل جراء عدم دفع الرسوم الكمركية والضريبية للشركة (سكاتر سومر) وفق العقد المشار اليه في كتب وزارة الصناعة والمعادن والشركة العامة للنوع والسكاتر التابعة (٥٠٠٠٠٠٠) خمسمائة الف كارتون مبلغا مقداره (٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) مائتان وأربعون مليار دينار عراقي

وإزاء ما تقدم اعلاه ترتب المسؤولية التضامنية عن الملاحظات والمخالفات أعلاه على كل من

معد حسن حسين / مدير عام الشركة العامة لـ

محمد هاشم عبد المحسن / وكيل وزارة الصناعة

مكي عبد حمزة / وكيل وزارة الصناعة المالي و

النائب محمد الحلبوسي / رئيس اللجنة المالية / مجلس النواب

النائب الدكتور هشام الحسوني / عضو اللجنة المالية / مجلس النواب

سومر محمد الحلبوسي ـ ملف #45